أثر الوقف والابتداء في اختلاف المعنى

في تفسير محمد نووي الجاوي (ت:1314هـ).

د . عمر بن محمد سعيد الحلبي

أستاذ مساعد في جامعة ام القرى

(Umm Al-Qura University)

مقدمة

الحمد لله الذي أمر عباده بالوقوف عند حدوده، كما أمرهم بترتيل القرآن وتجويده، وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده، ولا يقع في ملكه إلا ما يريده، والصلاة والسلام على سيدنا محمَّدٍ الذي علَّم أصحابه الوقوف، وتجويد الحروف، وأبان لهم الفرع والأصل، وعلَّمهم القطع والوصل، وعلى آله وأصحابه الذين نهلوا من بحار علومه، ففهموا وعرفوا، وعملوا بما علموا، فنبهوا وشرفوا، وأحسنوا الوقف والابتدا، وأقاموا أصول الأدا[1].

وبعد..

فإنَّ من أهم العلوم منزلة، علمُ الوقف والابتداء؛ فإنَّ معرفته من تمام معرفة القرآن، فقد ذكر الحافظ ابن الجزري في «النشر» عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾ المزمل: ٤.

«الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف»[2].

وقال أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ: « هذا القرآنُ نزل باللغة العربية، والوقف والقطع من حليتها فأداء الوقف حلية التلاوة وتحلية الدراية وزينة القاريء وبلاغة التالي وفهم المستمع وفخر العالم »[3].

وقال ابن الجزري: «وصحَّ، بل تواتر عِندَنا تعلُّمُه والاعتناءُ بِه من السَّلَف الصالح، كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين، وصاحبه الإمام نافع بن أبي نُعيم، وأبي عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهم من الأئمة، وكلامُهم في ذلك معروفٌ، ونصوصُهم

(1) من مقدمة العلامة محمد عبد الرحمن الخليجي لكتابه الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء (ص: 53).

(2) ينظر: النشر (1/ 254).

(3) الكامل لأبي القسم الهذلي (ص: 132).

عليه مشهورةٌ في الكتب، ومِن ثَمَّ اشَترط كثير من أئمَّة الخلَف على المُجيز ألَّا يجيزَ أحدًا إلا بعد معرفتِه الوقفَ والابتداء، وكان أئمَّتُنا يُوقِفُوننا عند كل حرفٍ، ويشيرون إلينا فيه بالأصابع، سُنَّةً أخذوها كذلك عن شيوخهِم الأوَّلِين رحمة الله عليهم أجمعين»[1].

هذا .. وقد ذكر أئمة الوقف والابتداء من قواعده العامة أنَّ الوقف قد يكون تامًّا أو كافيًا على تفسيرٍ ما ولا يكون كذلك على تفسير آخر، فتنوُّع المعنى والتفسير قد يتفرَّع عنه تنوُّعٌ في الوقوف[2].

وقد تتبَّعتُ هذه القاعدة في تفسير الإمام محمد نووي الجاوي (ت: 1314هـ) فوجدتُّه ذكر خمسة عشر موضعًا قد انجلى فيها اختلاف جواز الوقف من عدمه مترتبا على القراءة.

ولمَّا كان الأمر متعلق بكتاب الله تعالى من جهة الوقف والابتداء ومن جهة التفسير ومن جهة القراءات، زاد تعلقي به؛ فاستخرتُ الله تعالى وعزمت على جمع تلك المواضع التي ظهر فيها تأثير تنوع القراءات على الوقف والابتداء في التفسير المنير لمعالم التنزيل للجاوي، ودراستها دراسةً مختصرة، وسمَّيتُه: «أثر الوقف والابتداء في اختلاف المعنى في تفسير محمد نووي الجاوي (ت:1314هـ)»، سائلًا الكريم جل وعلا أن ييسره بفضله ومنته.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

(1) المكانة العلية لعلم الوقف والابتداء فيما يتعلق بالقرآن العظيم ترتيلا ودرسًا وفهمًا.

([1]) ينظر: النشر (1/ 225).

(2) ينظر: نظام الأداء في الوقف والابتداء (ص: 6)، النشر في القراءات العشر (1/ 227).

(2) جمع هذا البحث بين علومٍ شتى، كالتفسير، والقراءات، والوقف والابتداء، وهذا ما يزيد من أهميته؛ لقلة الدراسات المماثلة.

(3) أهمية كتاب التفاسير، خاصة تفسير الشيخ الجاوي؛ حيث إنَّه اشتمل على مسائل كثيرة متعلقة بعلوم القرآن.

(4) الإمام محمد نووي الجاوي من علماء القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر وهو من سادات العلماء بحثًا وإتقانا، ومن المهتمين بالقراءات القرآنية، ما يزيد من أهمية ذلك البحث.

خطة الكتاب:

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أجعله في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

فالمقدمة ذكرت فيها طبيعة البحث، وأسباب اختياره وأهميته العلمية وخطة البحث.

والتمهيد فيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالإمام محمد نووي الجاوي.

المطلب الثاني: التعريف بالتفسير المنير لمعالم التنزيل.

المبحث الأول: نبذة مختصرة حول الوقف والابتداء وبعض القواعد العامة في الوقف.

المبحث الثاني: المواضع التي ذكر فيها تأثير اختلاف المعنى أو التفسير على جواز الوقف والابتداء.

الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث، وأهم التوصيات.

ثم ختمت ذلك بثبت لأهم المصادر والمراجع، ثم فهرسًا شاملا للمحتويات.

والحمد لله أولًا وآخرا، وظاهر وباطنا، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

التمهيد: تعريفات وتراجم

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الإمام محمد نووي الجاوي.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب «مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد».

المطلب الأول: ترجمة الإمام محمد نووي الجاوي

الشيخ مُحمَّد نَوَوي الجَاوِيُّ البنتني بنُ عُمَر بنِ علي بنِ عربي، الشَّافعي، المكِّيُّ، نزيل مكة المشرفة، العلامة المشهور بشيخ نووي[1].

مُفسِّر، متصوِّف، مِن فقهاء الشافعيَّة، مشارك في بعض العلوم[2].

وُلد يومَ الاثنين ببلده بعدَ الثَّلاثين والمئتين والألف، وقَدِم مكَّة صغيرًا، وجاور بها سِنين عديدة، ونشأ بها، وصار ذا ثروةٍ؛ بسبب شهرته بالعلم والتقوى، واقتنى كتبًا كثيرةً غريبة، وأكبَّ على الطلب أولا وعلى كَسْب العلوم على عِدَّة مشايخ وتحصيلها، واجتهد حتى صار إمامًا يُرجع إليه في المنطوق والمفهوم[3].

قال عنه تلميذه عبد الستار الدهلوي: «شيخُنا العالِمُ الجليل، الهُمام النَّبيل، الفهَّامة المُفيد، والإمام المُجِيد، صاحب المؤلَّفات الكثيرة، الذي طار صِيتُه في البلاد وفي الآفاق، وانعقد على صلاحِه وعِلْمه الوِفاق، له نحو مائة مؤلَّف ما بين صغير وكبير»[4].

(1) ينظر: فيض الملك المتعالي (3/ 263)، الأعلام للزركلي (6/ 318).

(2) ينظر: الأعلام للزركلي (6/ 318)، معجم المؤلفين (12/ 83).

(3) ينظر: فيض الملك المتعالي (3/ 264).

(4) ينظر: فيض الملك المتعالي (3/ 263).

من شيوخه: السيد أحمد النَّحراوي، والشيخ أحمد الدُّمياطي، والشيخ حسب الله المكي، وغيرهم. وأخذ بالمدينة عن الشيخ محمد خطيب دُوما الحنبلي الدمشقي المسلسل بالدمشقيين[1].

من تلاميذه: أبو الفيض عبد السَّتَّار بن عبد الوهاب البكري الصديقي الهندي المكي الحنفي، حيث قال في ترجمته: أجازني إجازة، وأمرني بكتب الإجازة، فحرّرتها حسب أمره، وختم عليه بختمه الشريف، وهي من أجلّ غنم عندي[2].

له مصنفات كثيرة، منها:

1. مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد مجلدان، وهو تفسيره المعروف بالتفسير المنير لمعالم التنزيل.
2. مراقي العبوديّة شرح لبداية الهداية للغزالي، فرغ من تأليفه سنة 1289 هـ.
3. وقامع الطغيان على منظومة شعب الإيمان.
4. قطر الغيث في شرح مسائل أبي الليث.
5. عقود اللجين في بيان حقوق الزوجين.
6. نهاية الزين بشرح قرة العين في الفقه.
7. شرح فتح الرحمن في التجويد.
8. نور الظلام في شرح قصيدة عقيدة العوام لأحمد المرزوقي.
9. مرقاة صعود التصديق، في شرح سلم التوفيق لابن طاهر، المتوفى سنة 1272هـ..
10. كاشفة السجا، في شرح سفينة النجا في أصول الدين والفقه.

(1) ينظر: فيض الملك المتعالي (3/ 264).

(2) ينظر: فيض الملك المتعالي (3/ 265).

وفاته: اختلف في وفاته، فمنهم من قال: توفي سنة 1312هـ، وذكر الزركلي أنَّ وفاته كانت 1316هـ، وذكر تلميذه عبد الستار الدهلوي أنَّه توفي بمكة سنة 1314 أربعة عشرة وثلاثمائة وألف، ودفن بالمعلاة بقرب العلامة ابن حجر المكي، رحمه الله، آمين[1].

(1) ينظر: فيض الملك المتعالي (3/ 265)، الأعلام (6/ 318)، معجم المؤلفين (12/ 83).

المطلب الثاني: التعريف بكتاب التفسير المنير لمعالم التنزيل، المسمَّى «مراح لبيد بكشف معنى القرآن المجيد»

هو أحد تفاسير القرآن الكريم في القرن الرابع عشر الهجري، اعتمد فيه مصنفه الإمام محمد نووي الجاوي على شرح المعاني اللُّغوية، وإيراد القراءات القرآنيَّة، متواترها وشاذَّها، مع عزوٍ دقيق للمتواتر منها، وبعض القراءات الشاذاة نسبها لأصحابها، والبعض الآخر لم يعزه، بل اكتفى بقوله: قرئ، أو في قراءة شاذة، وذكر بعض المسائل المتعلقة بالوقف والابتداء، وقليلا من مسائل علم الرسم، كما اهتمَّ بذكر أسماء السور، وعدد آياتها، ومكيَّها ومدنيَّها، وأسباب النزول، ووجوه الإعراب، والآراء الفقهيَّة في آيات الأحكام. والكتاب بصفة عامَّة يصلح للمبتدئين والمتوسطين.

ومما يجدر الإشارة به أن النزعة الصوفيَّة للمؤلف لم يظهر أثرها في هذا الكتاب.

وقد اقتبس تفسيره هذا من تفسير الرازي وتنوير المقباس، والتفسير المنير، والفتوحات الإلهية وتفسير أبي السعود.

قال في مقدمته: «قدْ أمَرني بعضُ الأعزَّةِ عندي أنْ أكتبَ تفسيرًا للقرآن المجيد، فتردَّدت في ذلك زمانًا طويلا؛ خوفًا من الدخول في قولِه صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَالَ فِيْ القُرْآنِ بِرَأيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ[1]»، وفي قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَالَ فِيْ القُرْآنِ بِرَأيِهِ فَلْيَتَبَوَّأ مَقْعَدَه مِنَ النَارِ[2]»، فأجبتُهم إلى ذلك

[1] سنن الترمذي رقم (2952) (ج5/ص50) وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الحَدِيثِ فِي سُهَيْلِ بْنِ أَبِي حَزْمٍ. وضعفه الألباني في السلسة (ج6/ص452)

[2] سنن الترمذي رقم (2951) (ج5/ص50) وقال الترمذي: هَذَا حَدِيث حسن. وضعفه الألباني في السلسة (ج6/ص451)

للاقتداء بالسَّلف في تدوين العلم إبقاء على الخلق، وليس على فعلي مزيد، ولكن لكل زمان تجديد، وليكون ذلك عونًا لي وللقاصرين مثلي. وأخذتُه من الفتوحات الإلهية، ومن مفاتيح الغيب، ومن السراج المنير، ومن تنوير المقباس، ومن تفسير أبي السعود. وسمَّيْتُه مع الموافقه لتاريخه «مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد»، وعلى الكريم الفتَّاح اعتمادي، وإليه تفويضي واستنادي»[1].

المبحث الأول:

نبذة مختصرة حول الوقف والابتداء وبعض القواعد العامة في الوقف.

أولا: تعريف الوقف والابتداء لغةً واصطلاحًا:

الوقف في اللغة: يطلق في لسان العرب على عدة معان، منها الحبس، يقال : وقفت الدار وقفا : حبستُها في سبيل الله. ومنها المنع، يقال : وقفتُ الرجلَ عن الشيء وقفا : منعتُه عنه. ومنها القيام: وقفتِ الدابة، تقفُ وقوفا، والموقِف : موضع الوقوف [2].

وأما الابتداء في اللغة : فهو ضد الوقف، تقول: ابتدأتُ الشيء: فعلته ابتداء، والبدء : فعل الشيء أول[3].

والوقف في اصطلاح القراء : له عدة تعريفات، منها ما عرَّفه الإمام ابن الجزري بقوله: «قطع الصوت، على الكلمة، زمنًا، يُتنفَّس فيه عادةً، بنيَّة استئناف القراءة، إمَّا بما يلي الحرفَ الموقوفَ عليه، أو بما قبله، لا بنية الإعراض» [4].

(1) ينظر: مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (1/ 5).
(2)ينظر : مختار الصحاح (ص: 740)، المصباح المنير (2/ 669).
(3) ينظر:لسان العرب (223/1).
(4) ينظر: النشر (1/ 240).

فخرج بقيد التنفس: السكت؛ فإنه قطع الصوت زمنًا، دونَ زمنِ الوقف، من غير تنفُّس إذ الوقف يشترط فيه التنفس، مع المهلة، أما السكت فلا يكون معه تنفس. وخرج بقوله: «بنيَّة استئناف القراءة » القطع؛ فالمراد به الانتهاء كالقطع على حزب، أوورِدٍ، ونحوهما ممَّا يشعر بانقضاء القراءة [1].

وأما الابتداء في الاصطلاح: فهو: استئناف القراءة بعد الوقف، أو هو الشُّروع في التلاوة بعد قطعٍ، أو وقفٍ، فإن كان بعد قطعٍ، فعلى القاريء عند الشروع في التلاوة أن يستعيذ[2].

ثانيا: أقسام الوقف والابتداء:

للوقف عند العلماء، ثلاثة أقسام رئيسة، هي: وقف اضطراري، واختباري، واختياري وعليه يدور التأليف، قديما وحديثا [3] .

أمَّا الاضطراريُّ: فهو الذي تدفع إليه ضرورةٌ مُلْجِئَةٌ؛كضيق نفس، أو عطاس، وهنا يجب أن يُبْدَأ بالكلمة التي وُقِفَ عليها، إنِ استقام المعنى، وإلا يبتديء بما قبلها.

والاختباري: هو الذي يُطْلَبُ من القارِئ، عند الإمتحان، أو التَّعَلُّم؛ لمعرفة كيفيَّة الوقوف، على نهاية الكلمات، عند الاضطرار لذلك.

والاختياري: وهو الذي يقصده القاريء، بمَحْضِ إرادته، وقد اختلف العلماء في أقسام الوقف الاختياري، ومراتبه، وها أنا ذا أذكر بعض هذه الأقوال في عجالة مختصرة.

فهي عند ابن الْأَنْبَارِيّ (ت: 328هـ) ثلاثة أقسام: تام، وحسن، وقبيح[1].

(1) ينظر : لطائف الإشارات (492/2).

(2) ينظر: الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى (ص: 10).

(3) ينظر : النشر (225/1)، الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى (ص: 28 – 29).

وعند أبي جعفر النَّحَّاس (ت:338هـ) أربعة: تام، وكافي، وصالح، وحسن[2].

ويرى الإمام أَبو عَمْرٍو الدَّانِيّ (ت: 444هـ): أنه أربعة أقسام : تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك [3].

وعند العماني (ت في حدود: 500هـ)، وزكريا الأَنْصَاري (ت: 926هـ) : تام، وحسن، وكافٍ، وصالحٌ، ومفهوم، وجائز، وبيان، وقبيح[4].

وذهب السِّجَاوَنْدِيّ (ت: 560هـ) إلى أنها خمسة أقسام: لازم، ومطلق، وجائز، ومجوَّز لوجهٍ، ومرخَّص لضرورة[5] .

وقسَّم الأَشْمُونِي (ت: 1100هـ) الوقف نظرًا للتعلُّق إلى خمسة أقسام: تام، وقبيح، وكاف، وحسن، ومتردِّد بين هذه الأقسام[6].

وقسَّمه ابن الجزري إلى: تام وكاف وحسن وقبيح، وسوف أعرفها تعريفا مختصرا حسبما ذكره ابن الجزري.

فالوقف التام: هو الذي قد انفصل مما بعده لفظا ومعنى[7].

---

(1) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء (1 / 149).

(2) ينظر: القطع والائتناف لابن النحاس (ص: 1).

(3) ينظر: المكتفى (ص: 138).

(4) ينظر : الْمَقْصِد (ص: 7).

(5) ينظر : علل الوقوف، للسجاوندي (62/1).

(6) قال الأَشْمُونِي «وأشرت إلى مراتبه بتام، أو: أتم، وكاف، وأكفى وحسن، وأحسن، وصالح، وأصلح، وقبيح، وأقبح، فالكافي والحسن يتقاربان، والتام فوقهما، والصالح دونهما في الرتبة، فأعلاها الأتم، ثم الأكفى، ثم الأحسن، ثم الأصلح ويعبر عنه بالجائز» ينظر: منار الهدى (ص: 10) بتصرف .

(7)ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص: 167).

والوقف الكافي: هو الذي انفصل مما بعده في اللفظ، وله به تعلق في المعنى بوجهٍ[1].

والوقف الحسن: هو الذي يحسن الوقف عليه؛ لأنَّه كلامٌ حسَن مفيد، ولا يحسن الابتداء بما بعده؛ لتعلُّقِه به لفظاً ومعنًى[2].

والوقف القبيح: هو الذي لا يجوز تعمد الوقف عليه إذا غير المعنى أو نقصه[3].

ثالثا: قواعد عامة في الوقف والابتداء:

(1) قول الأئمَّة: لا يجوز الوقف على كذا دون كذا، إنما يريدون بذلك الجواز الأدائي، وهو الذي يحسن في القراءة، ويروق في التلاوة، ولا يريدون بذلك أنه حرام، ولا مكروه، وكذلك لا يريدون بذلك أنه لا يوقف عليه البتة، فإنه قد يضطر القارئ إلى الوقف على شيء من ذلك باعتبار قطع نفس، أو نحوه من تعليم، أو اختبار. اللهم إلا من يقصد بذلك تحريف المعنى عن مواضعه، فإنه يحرم عليه ذلك ويجب ردعه[4].

(2) من الأوقاف ما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد وهذا هو الذي اصطلح عليه السجاوندي لازم وعبر عنه بعضهم بالواجب[5].

(3) قول أئمة الوقف: لا يوقف على كذا، معناه ألَّا يبتدأ بما بعده؛ إذ كل ما أجازوا الوقف عليه أجازوا الابتداء بما بعده. وقد توهَّم من لا معرفة له أن منع الوقف

(1) ينظر: المصدر السابق (ص: 171).
(2) ينظر: المصدر السابق (ص: 174).
(3) ينظر: المصدر السابق (ص: 175).
(4) ينظر: النشر(1/ 230 - 231) بتصرف.
(5) ينظر: النشر(1/ 232).

على ذلك يقتضي أنَّ الوقفَ عليه قبيحٌ، أي: لا يحسن الوقف عليه، ولا الابتداء بما بعدَه، وليس كذلك، بل هو من الحسن، يحسُن الوقف عليه، ولا يحسُن الابتداء بما بعده[1].

(4) يغتفر في طول الفواصل والقصص والجمل المعترضة، ونحو ذلك في حالة جمع القراءات وقراءة التحقيق والترتيل ما لا يغتفر في غير ذلك، فربَّما أُجيز الوقف والابتداء لبعضِ ما ذكر، ولو كان لغير ذلك لمْ يُبَحْ، وهذا الَّذي يسمِّيه السِّجاوَندي المرخَّص ضرورةً[2].

(5) قد يجيزون الوقف على حرف، ويجيز آخرون الوقف على آخر، ويكون بين الوقفَيْن مراقبةٌ على التَّضاد، فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر، كمن أجاز الوقف على (لا ريب) فإنه لا يجيزه على (فيه)، والذي يجيزه على (فيه) لا يجيزه على (لا ريب)[3].

(6) قد يكون الوقف تامًّا على تفسيرٍ، أو إعرابٍ، أو قراءةٍ، غيرَ تامٍّ على غير ذلك[4].

المبحث الثاني:
مسائل تأثير المعني في جواز الوقف والابتداء
في تفسير الإمام محمد نووي الجاوي

المسألة الأولى: الوقف والابتداء في قوله تعالى:

(1) ينظر: النشر(1/ 234) بتصرف.
(2) ينظر: النشر(1/ 236).
(3) ينظر: النشر(1/ 237).
(4) ينظر: النشر(1/ 227)، منار الهدى (ص: 28).

﴿ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ٣١ مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ المائدة: ٣١ - ٣٢

نص كلام الإمام الجاوي في المسألة:

قال الجاوي: "والجار والمجرور متعلق ب «كتبنا» وهو ابتداء كلام فلا يوقف على اسم الإشارة فالوقف على قوله تعالى: مِنَ النَّادِمِينَ تام. هذا عند جمهور المفسرين وأصحاب المعاني، ويروى عن نافع أنه كان يقف على اسم الإشارة ويجعله من تمام الكلام الأول فحينئذ الجار والمجرور متعلق بما قبله، واسم الإشارة عائد على القتل أي من أجل أن قابيل قتل هابيل ولم يواره بالتراب"[1].

الدراسة:

يعرض الإمام الجاوي في هذا الموضع لاختلاف العلماء في اختيار محل الوقف تبعًا لاختلاف المعنى في قوله تعالى: ﴿ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ٣١ مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ المائدة: ٣١ - ٣٢

القول الأول: وهو اختيار الجاوي وعليه جمهور المفسرين وعلماء الوقف، وهو أن تمام الوقف عند (النادمين)، والابتداء يكون بقوله تعالى: (من أجل ذلك كتبنا).

وعلَّة اختيار هذا الوقف هو أن قوله (مِنْ أَجْلِ ذلِكَ) متعلق بقوله (كَتَبْنا) أي: بسبب هذه الواقعة كتبنا.

وقد ذهب إلى اختيار هذا الوقف جماعة من علماء الوقف والابتداء، ومنهم: ابن الأنباري[2]، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري فقد جزم بتمام الوقف على

(1) ينظر: مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (1/ 264 - 265).

(2) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (617/2).

(النادمين)[1]، وحسَّن الأشموني هذا الوقف[2]، وقال السجاوندي أنه أظهر[3]، وقال أبو عمرو الداني: وهو أوجه[4]، وعزاه للضحاك، ورجحه من المتأخرين: الإمام الخليجي[5].

واختار هذا المعنى جمعٌ من المفسرين، منهم: الواحدي[6]، وابن عطية[7]، وابن الجوزي[8]، والثعالبي[9]، ومن المتأخرين: الشوكاني[10]، وغيرهم.

قال ابن الأنباري: "وقال قوم لا معرفة لهم بالعربية: الوقف (من أجل ذلك) [32] وهذا غلطٌ منهم؛ لأن (مِن) صلة لـ (كتبنا)، كأنه قال: «من أجل قتل قابيل هابيل كتبنا على بني إسرائيل» فلا يتم الوقف على الصلة دون الموصول"[11].

القول الثاني: الوقف على (من أجل ذلك)، وقد جوَّزه جماعة من العلماء، ومنهم: أبو عمرو الداني[12]، والسجاوندي[13]، والأشموني[14]، وذكره من المفسرين ابن الجوزي[1]، والثعالبي[2]، وغيرهم.

---

(1) ينظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد (247).
(2) ينظر: منار الهدى (215/1).
(3) ينظر: علل الوقوف (451/2).
(4) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (60).
(5) ينظر: الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء (294).
(6) ينظر: التفسير البسيط (347/7).
(7) ينظر: المحرر الوجيز (181/2).
(8) ينظر: زاد المسير (539/1).
(9) ينظر: الجواهر الحسان (372/2).
(10) ينظر: فتح القدير (39/2).
(11) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (617/2).
(12) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (60).
(13) ينظر: علل الوقوف (451/2).
(14) ينظر: منار الهدى (215/1).

ووجهه أن قوله (من أجل ذلك) متعلقٌ بـ (النادمين)، فيكون المعنى: فأصبح من أجل قتله أخاه من النادمين.

الراجح:

ممَّا سبق يترجَّح ما ذهب إليه الجاوي من اختيار الوقف على (النادمين)، والبدء بقوله: (من أجل ذلك كتبنا)، وهو اختيار جمهور القراء والمفسرين وأهل المعاني.

والقول الثاني وإن جوَّزه بعضُ العلماء إلا أنَّه دون الأوَّل في القوَّة وشدَّة التعلُّق، وقد تقرَّر لدى علماء الوقف أنَّ الوقوف إذا تقاربت يُوقف على أحسنِها، ولا يُجمع بينها كما قال الأشموني[3]. والله أعلم.

المسألة الثانية: الوقف والابتداء في قوله تعالى:

﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ ﴾ الأعراف: ١٧٢

نص كلام الإمام الجاوي في المسألة:

قال الجاوي: "وفي قوله تعالى: (شَهِدْنا) قولان، فقيل: إنه من كلام الملائكة وذلك لأنهم لما قالوا: بلى قال الله تعالى للملائكة: اشهدوا، فقالوا: شهدنا عليهم لئلا يقولوا ما أقررنا، أو لئلا تقولوا أيها الكفرة، أو شهدنا عليهم كراهة أن يقولوا. وقيل: إنه من بقية كلام الذرية أي: وأشهدهم على أنفسهم بكذا وكذا لئلا

(1) ينظر: زاد المسير (539/1).
(2) ينظر: الجواهر الحسان (372/2).
(3) ينظر: منار الهدى (215/1).

يقولوا يوم القيامة عند ظهور الأمر إنا كنا عن وحدانية الربوبية لا نعرفه، أو كراهية أن يقولوا ذلك وعلى هذا التقدير فلا يجوز الوقف عند قوله: شَهِدْنا ولا يحسن على بلى"[1].

الدراسة:

عرضَ الإمام الجاوي في هذه الآية لاختلاف العلماء في نسبة الكلام لقائله في قوله تعالى: (شهدنا)، هل هو من كلام الملائكة أم من كلام الذرية؟ وما يستتبعه ذلك من خلاف حول محل الوقف، وذكر الجاوي قولين، هما:

الأول: أنه من كلام الملائكة ومفهوم كلام الجاوي أنه على هذا المعنى يحسن الوقف: على (بَلَى) لأنه تمام كلام بني آدم، ويكون قوله: (شَهِدْنَا)حكاية كلام الملائكة.

وقد ذهب إلى تمام الوقف على (بلى) نافعٌ، ومحمدُ بن عيسى، والقتبيُّ، والدينوريُّ، وهو قول مجاهدٍ، والضحَّاك، والسُّدِّي أيضًا كما ذكر الداني[2]، وكذا ذكر الأشموني أن الوقف على (بلى) تامٌّ على هذا المعنى[3]،

واختار المحقِّقُ ابن الجزري هذا الوقف فقال: "(ألست بربكم قالوا بلى) وقف تامٌّ أو كافٍ، لأنها رد للنفي الذي تقدمها، وكلامُ بني آدم منقطعٌ عندها، وقوله: (شهدنا) من كلام الملائكة"[4].

الثاني: أنه من بقية كلام الذرية وعليه فلا يحسن على (بلى) حتى لا يفصل بين قول واحدٍ، فيفرق بعضه عن بعض.

(1) ينظر: مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (1/ 407).

(2) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (80).

(3) ينظر: منار الهدى (282/1).

(4) ينظر: التمهيد في علم التجويد (190).

وقد رجَّح الطبري هذا القول، فقال: "فالظاهر يدلُّ على أنه خبر من الله عن قِيل بني آدم بعضهم لبعض"[1].

وذهب الجاوي إلى أن اعتبار هذا المعنى يقتضي عدم جواز الوقف على (شهدنا)، وقد خالفه في هذا جماعةٌ من العلماء فجوَّزوا الوقف على (شهدنا)، على هذا المعنى، فقد ذكر الداني عن أحمد بن موسى وأبي حاتم والأخفش وابن عبد الرزاق أنهم قالوا بأن الوقف على (شهدنا) كافٍ، قال: "وهو قول أبي بن كعب وابن عباس"[2]، وكذا جوَّزه الأشموني[3]،

وممن وافق الجاوي على عدم صحة الوقف على (شهدنا) على هذا المعنى: ابن الأنباري فذهب إلى أن (أن) متعلقة بالكلام الذي قبلها كأنه قال: «وأشهدهم على أنفسهم لأن لا يقولوا إنا كنا عن هذا غافلين» فحذفت «لا» واكتفي منها بـ «أن»، وعليه فلا يوقف عليها أيضًا[4]، وكذا ابن الجزري وقال: وهو بعيدٌ[5]،

وثمَّةَ قولٌ ثالث في المسألة لم يذكرْه الجاوي، وحاصِلُه: أنَّه مِن كلام الله تعالى، وعلى اعتبار هذا المعنى يحسُن الوقوف على (بلى)؛ لتمام كلام بني آدم، ويبدأ (شهدنا)؛ لأنَّه حكاية كلام الله تعالى، وقد ذكر هذا المعنى غيرُ واحدٍ من العلماء، منهم: ابن عادل الحنبلي[6]، والأشموني[7].

(1) ينظر: تفسير الطبري (250/13).
(2) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (80).
(3) ينظر: منار الهدى (282/1).
(4) ينظر: إيضاح الوقف والابتدا (669/2).
(5) ينظر: التمهيد في علم التجويد (191).
(6) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (383/9).
(7) ينظر: منار الهدى (282/1).

وقول رابعٌ مفادُه أنَّ قوله: (شهدنا)، هذا من كلام الله تعالى والملائكة معًا، كما ذكر الواحدي[1]، والسمين الحلبي[2]، وغيرهم.

الراجح:

بعد هذا العرض لأقوال العلماء يتبينُ جواز الوقف على (بلى)، وكذا الوقف على (شهدنا)، كُلٌّ حسب وجهه ومعناه، ويشهد لرُجْحان الوَجْهَيْن أنَّ عامَّة المصاحف وُضِعَ فيها علامة تعانق[3] على ما قبل (شَهِدْنَا) وبعدها إشارةً إلى جواز الوجهين، وهذا القول هو اختيار علماء الوقف[4]، وجمهور المفسرين[5]، وهو مفهوم كلام الجاوي؛ إذ إنَّه اكتفى بعَرْض الخلاف ولمْ يُرجِّحْ بينَ القولَيْن. والله أعلم.

المسألة الثالثة: الوقف والابتداء في قوله تعالى:

﴿ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ إِنِّى كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ ۗ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ إبراهيم: ٢٢

نص كلام الإمام الجاوي في المسألة:

---

(1) ينظر: التفسير البسيط (451/9).

(2) ينظر: الدر المصون (513/5).

(3) وقف المعانقة، ويسمى كذلك وقف المراقبة، وهو إذا تعانق الوقفان بأن اجتمعا في محلٍّ واحدٍ، فلا يصحُّ للقارئ أن يقفَ على كلٍّ منهما، بل إذا وقف على أحدِهما امتنع الوقفُ على الآخر؛ لئلا يختلَّ المعنى. ينظر: نهاية القول المفيد (ص: 172)، مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات (ص: 119).

(4) ينظر: المكتفى (80)، علل الوقوف (522/2-523)، المقصد لتلخيص ما في المرشد (314)، الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء (324).

(5) ينظر: تفسير الطبري (250/13)، المحرر الوجيز (476/2)، زاد المسير (167/2)، وقال الرازي في مفاتيح الغيب (402/15): "وكلا الوجهين حسن، لأن الغائبين هم المخاطبون في المعنى". وينظر أيضًا: تفسير القرطبي (318/7)، الجواهر الحسان (93/3).

قال الجاوي: "هذا تمام كلام إبليس قطعا لأطماع أولئك الكفار عن الإغاثة فالوقف على (من قبل) حسن، أو ابتداء كلام من حضرة الله تعالى إيقاظًا للسامعين حتى يحاسبوا أنفسهم ويتدبروا عواقبهم فالوقف على من قبل تام كما هو عند أبي عمرو"(1).

الدراسة:

يعرض الإمام الجاوي في هذه الآية لموضع الوقف والابتداء فيها، حيثُ يرى أنَّ الآية تحتمل تأويلَيْن:

الأول: أنَّ قولَه: (إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) مِن كلام إبليس، وعليه يكون الوقف على (من قَبْلُ) حسنًا. ومِمَّن قال من المفسِّرين أنَّ جملةَ (إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) من كلام إبليس: مكيُّ بنُ أبي طالب(2)، والبيضاوي(3)، وأبو حيَّان(4)، وغيرهم(5).

والثاني: أنَّ قولَه: (من قبل) هو آخرُ كلامِ إبليس، وقوله: (إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) ابتداءُ كلامٍ من الله تعالى، وعليه يكون الوقف على (من قبل) تامًّا.

وممَّن نصَّ على هذا المعنى من المفسِّرين: الإمام الرَّازي(6)، وحكاه أيضًا البيضاوي(7)، والنَّسَفي(8)، وغيرهم(9).

---

(1) ينظر: مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (1/ 569).

(2) ينظر: الهداية لبلوغ النهاية (5/ 3802).

(3) ينظر: تفسير البيضاوي (197/3).

(4) ينظر: البحر المحيط في التفسير (430/6).

(5) ينظر: فتح القدير (125/3)، محاسن التأويل (313/6)، التحرير والتنوير (222/13).

(6) ينظر: مفاتيح الغيب (88/19).

(7) ينظر: تفسير البيضاوي (197/3).

(8) ينظر: تفسير النسفي (171/2).

(9) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (377/11)، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (56/3)، محاسن

=

وقد اختار هذا القولَ جماعةٌ من علماء الوقف، منهم: ابنُ الأنباري[1]، وأبو عمرٍو الدَّاني[2]، والسِّجاوَنْدي[3]، وزكريَّا الأنصاري[4]، والأشْمُوني[5]، ومن المتأخِّرين: العلَّامة الخليجي[6]. كلُّهم قال بتمام الوقف عليه.

الراجح:

بعد العرض السابق لاختلاف العلماء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُم عذابٌ أَلِيم﴾ هل هو من تمام كلام الشيطان لأهل النار؟ أم هو ابتداءُ وعيدٍ من الله تعالى لهم؟ يتبيَّن رُجْحانُ كونِها من كلام الله تعالى، وعليه يكون تمامُ الوقف عند قوله (من قبل)؛ لكونه آخرَ كلام إبليس، وهو اختيار عامَّة علماء الوقف كما سبق بيانه. والله تعالى أعلم.

المسألة الرابعة: الوقف والابتداء في قوله تعالى:

﴿ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴾ سبأ: ٤١

نص كلام الإمام الجاوي في المسألة:

قال الجاوي: " أي: كانوا ينقادون لأمر الشياطين، فهم في الحقيقة كانوا يعبدون الشياطين، وكنا نحن كالقبلة لهم (أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ)، أي: كل المشركين مصدقون للشياطين. وهذا محض كلام الله تعالى والوقف على الجن تام، وأما إذا

التأويل (313/6).

(1) ينظر: إيضاح الوقف والابتدا (2/ 740).

(2) ينظر: المكتفى (110).

(3) ينظر: علل الوقوف (624/2).

(4) ينظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد (419).

(5) ينظر: منار الهدى (389/1).

(6) ينظر: الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء (110).

قلنا: إن هذا من كلام الملائكة فمعنى أكثرهم على أصله وإنما قالوا ذلك لئلا يكونوا مدعين اطلاعهم على ما في القلوب، أو على من في جميع الوجود"[1].

الدراسة:

ذكر الإمام الجاوي قولَيْن في موضع الوقف في هذه الآية، هما:

الأول: الوقف على قوله: (الجنَّ)، على أنَّه آخرُ كلامِ الملائكة، والابتداءُ (أكثرُهم بِهِم مؤمنون) على أنَّه كلامُ الله تعالى، وعلى اعتبار هذا المعنى يكون الوقف على (الجنّ) تامًّا.

وقد اختار هذا الوقفَ كثير من علماءِ الوقف، منهم: أبو عمرٍو الدَّاني[2] حيث قال: ({يعبدون الجن} تام. وقيل: كاف)وابنُ الأنباري[3]،، والسِّجاوَندي[4]، وشيخُ الإسلام زكريَّا الأنصاري[5].

الثاني: الوقف على (مؤمنون) على أنَّه مِن كلام الملائكة، فلا يكون الوقف على (الجن) تامًّا؛ لاتِّصال الكلام.

وقد قال الرَّازي إنَّه من كلام الملائكة[6]، وكذا أبو حيَّان[7]، وابن عادل الحنبلي[8]، وغيرُهم.

(1) ينظر: مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (2/ 272).

(2) ينظر: المكتفى (170).

(3) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (2/ 847).

(4) ينظر: علل الوقوف (831/2).

(5) ينظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد (628).

(6) ينظر: مفاتيح الغيب (212/25).

(7) ينظر: البحر المحيط في التفسير (557/8).

(8) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (79/16)، روح المعاني (325/11).

وقد أورد هذا الوقفَ بعضُ علماءِ الوقف، منهم: أبو جعفرٍ النَّحَّاس[1]، وأبو عمرٍو الدَّاني[2]، والأَشْموني[3]، والخليجيُّ من المتأخِّرين[4]، وغيرهم.

الراجح:

مِمَّا سبق يتبيَّن جوازُ الوَقْفَيْن، مع رُجْحان الأوَّل، وهو الوقف على قوله: (الجن)؛ إذ هو اختيارُ أكثر علماء الوَقْف كما سبق بيان ذلك. والله أعلم.

المسألة الخامسة: الوقف والابتداء في قوله تعالى:

﴿ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ ﴾ سبأ: ٤٦

نص كلام الإمام الجاوي في المسألة:

قال الجاوي: "نفيٌ مستأنفٌ، فالوقف على «تتفكروا» تامٌّ عند أبي حاتم[5]، أي: ما بصاحبكم محمد من جنون، ويجوز أن يكون تتفكروا معلقا عن الجملة المنفية فهي في موضع نصب على إسقاط في، أي ثم تتفكروا في عدم الجنون في صاحبكم، ويجوز أن تكون «ما» استفهامية على معنى «ثم تتفكروا» ، أي: شيء بمحمد من آثار الجنون، وعلى هذين الاحتمالين لا وقف على «تتفكروا»"[6].

الدراسة:

ذكر الجاوي في كلمة (ما) في الآية ثلاثة أقوال:

---

(1) ينظر: القطع والائتناف (564).

(2) قال أبو عمرو: " (يعبدون الجن) تام. وقيل: كاف". ينظر: المكتفى (170).

(3) قال الأشموني: "«الجن»، كافٍ، وتام عند أبي حاتم.(مُؤْمِنُونَ (41)) تام.". ينظر: منار الهدى (176/2).

(4) اعتبر الخليجي الوقف على (الجن) كالوقف على (مؤمنون)، كلاهما كافٍ. ينظر: الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء (485).

(5) ينظر: القطع والائتناف (267).

(6) ينظر: مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (2/ 273).

الأول: أنَّ قولَه تعالى: (ما بِصَاحِبِكم من جِنَّة)، نفيٌ مستأنَفٌ، وعليه يكون الوقف على (تتفكروا) تامًّا.

وهذا المعنى هو اختيارُ جمهورِ المفسِّرين، قال الزَّجَّاج: "المعنى: ثم تتفكَّروا فتعلموا أنَّ النَّبي صلى الله عليه وسلم ما هو بمجنونٍ كما تقولون"[1]. وكذا ذكر الثعلبيُّ أنَّ (ما) في الآية للنَّفْي والجَحْد[2]، ومثلُه عند مكيِّ بنِ أبي طالب[3]، والمنتجب الهمذاني، وقال: "وهو الوجهُ وعليه الجُلُّ"[4]، وغيرهم[5].

وهذا القولُ هو اختيارُ علماءِ الوقف، فقد ذكره ابن الأنباري[6]، وأبو جعفر النحاس[7]، وأبو عمرو الداني[8]، وزكريا الأنصاري[9]، والأشموني[10]، والخليجي[11].

الثاني: تقدير إسقاط (في)، والمعنى عندئذٍ: ثمَّ تتفكَّروا في عدم الجنون في صاحبكم، وعليه فلا وَقْف على (تتفكروا).

وقد ذكر القرطبيُّ في «تفسيره» هذا المعنى[1].

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (4/ 257).

(2) ينظر: الكشف والبيان (8/ 93).

(3) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (9/ 5937).

(4) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (5/ 307).

(5) ينظر: النكت والعيون (4/ 456)، وعزاه لقتادة، غرائب التفسير (940/2)، تفسير البغوي (685/3)، المحرر الوجيز (4/ 425)، التبيان في إعراب القرآن (1070/2)، البحر المحيط في التفسير (561/8)، التحرير والتنوير (233/22).

(6) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (2/ 847).

(7) ينظر: القطع والائتناف (267).

(8) ينظر: المكتفى (170).

(9) ينظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد (628).

(10) ينظر: منار الهدى (176/2).

(11) ينظر: الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء (485).

الثالث: أن تكون (ما) استفهاميَّة على معنى: ثم تتفكروا أيَّ شيءٍ بِمُحمَّدٍ من آثار الجنون؟ وعليه فلا وقفَ على (تتفكروا) أيضًا.

وقد ذكر أبو اللَّيث السَّمَرْقَنْدي هذا المعنى في «تفسيره»[2]، وكذا الزمخشريُّ[3]، وابنُ عطيَّة[4]، وغيرُهم[5].

الراجح:

بعد العرض لأقوال العلماء في تفسير (ما) في الآية الكريمة، واختلاف الوقف تبعًا لمعناها يتبيَّن أنَّ القولَ الأوَّلَ هو الأرجحُ، وذلك بأن تكون (ما) نافيةٌ، ويكونَ تمامُ الوقف عند قوله: (تتفكروا)، وهذا هو اختيارُ جماهير المفسِّرين والنُّحاة وعلماء الوَقْف. والله أعلم.

المسألة السادسة: الوقف والابتداء في قوله تعالى:

﴿ قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ﴾ يس: ٥٢

نص كلام الإمام الجاوي في المسألة:

قال الجاوي: " (هذا ما وَعَدَ الرَّحْمنُ) أي: هذا البعث ما وعدنا به الرحمن، (وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ) أي صدقونا فيه. وقيل: الوقف على (هذا) بجعله بدلا من مرقدنا، وجعل ما وعد الرحمن خبرًا لمبتدأ محذوف، أي: هو ما وعدنا الرحمن به في الدنيا من البعث، وعلى ذلك التفسير فهذا إلخ من كلام الكافرين حيث يتذكرون

(1) ينظر: تفسير القرطبي (311/14).

(2) ينظر: بحر العلوم (3/ 95).

(3) قال: "وقد جوز بعضهم أن تكون (ما) استفهامية". ينظر: الكشاف (3/ 590).

(4) ينظر: المحرر الوجيز (4/ 425).

(5) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (5/ 307)، تفسير البيضاوي (251/4).

ما سمعوه من الرسل عليهم السلام فيجيبون به أنفسهم، أو يجيب بعضهم بعضا"[1].

الدراسة:

ذكر الجاوي قولَيْن في موضع الوقف في هذه الآية الكريمة:

الأول: الوقفُ على (مرقدنا)، والابتداءُ (هذا ما وعد الرحمن)، والمعنى عليه: هذا البَعْثُ مَا وَعَدنا بِه الرَّحْمن.

وهو قولُ عامَّةِ المفسِّرين[2] وعلماءِ الوقف، فقد استحسنه ابنُ الأنباري[3]، وأبو جعفر النحَّاس[4]، وأبو عمرو الدَّاني[5]، والسِّجاوَندي[6]، وزكريَّا الأنصاري[7]، والخليجيُّ[8]، وغيرُهم.

ورُوِي عن أبي عبدِ الرَّحمن السُّلمي أنَّه كان يستحبُّ أن يقِفَ (قالوا يا ويلنا من بعثنا من مرقدنا) ثم يبتدئ فيقول: (هذا ما وعدَ الرَّحْمنُ وصَدَق المرسلون)، أراد أن يفرِّقَ بين كلام الكفار وجواب الملائكة[9]. وكذا روي أبو عمر البزَّاز عن عاصم أنَّه كان يقِفُ على (من مرقدنا)، وهو قولُ عيسى بن عمرو[10].

(1) ينظر: مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (2/ 292).

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (290/4)، التفسير البسيط (501/18)، تفسير القرطبي (41/15)، الدر المصون (275/9)، فتح القدير (429/4).

(3) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (2/ 853).

(4) ينظر: القطع والائتناف (581).

(5) ينظر: المكتفى (174).

(6) ينظر: علل الوقوف (2/ 848).

(7) ينظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد (641).

(8) ينظر: الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء (492).

(9) ينظر: القطع والائتناف (15).

(10) ينظر: القطع والائتناف (581).

الثاني: الوقف على (هذا)، باعتبارِهِ بدلًا مِن (مرقَدِنا)، ويكون قوله: (ما وعد الرحمن) خبرًا لمبتدأ محذوف.

وقد جوَّزه ابنُ الأنباري، فقال: "ويجوز أن تقف على (من مرقدنا هذا) فتخفِضَ (هذا) على الإتِّباع لـ «المرقد»، وتبتدئ: (ما وعد الرحمن)"[1]. وهو مثل ما للأشموني[2].

وقد ردَّ هذا القولَ بعضُ العلماء[3]، فقد أوردَ ابنُ الأنباري عن حمزة أنَّه كان يستسمِجُ السَّكْتَ على قولِه: (يا ويلنا من بعثنا من مرقدنا هذا)، والابتداء (ما وعد الرحمن)[4].

الراجح:

ممَّا سبقَ يترجَّح كونُ تمامِ الوقف عند قوله: (مرقدنا)، وهو اختيارُ جماهيرِ المفسِّرين وعلماءِ الوَقْف وغيرِهم، قال أبو عمرو الداني: "وهو قولُ جميعِ أصحاب التَّمام من القرَّاء والنَّحْويِّين"[5].

كما يُستدلُّ له أيضًا بورود السَّكت[6] عن حفصٍ عن عاصمٍ على هذا الموضع، فإنَّه يسكتُ سكتةً لطيفةً على الألف مِن (مرقدنا)، ثم يقول (هذا ما وعد الرحمن)[1]. والله أعلم.

---

(1) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (2/ 854).

(2) ينظر: منار الهدى (2/ 190).

(3) رأى السِّجاونديُّ في «علل الوقوف» (2/ 848) أنَّ الوقفَ عند (مرقدنا)؛ لئلَّا يصيرَ قولُه (هذا) صفةً للمرقد، ويبقى (ما وعدنا) بلا مبتدأ. وقال الخليجيُّ في «الاهتداء» (492): (من مرقدنا) تامٌّ. ومن اللَّازم للفَرْق بينَ كلام الكافرين والمؤمنين.

(4) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (1/ 451).

(5) ينظر: المكتفى (174).

(6) السكت: هو عبارة عن قطع الصوت زمنًا هو دون زمن الوقف عادةً من غير تنفس. ينظر: النشر في

=

المسألة السابعة: الوقف والابتداء في قوله تعالى:

﴿ وَقَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا هَٰذَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ۝٢٠ هَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡفَصۡلِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ۝٢١ ﴾ الصافات: ٢٠ - ٢١

نص كلام الإمام الجاوي في المسألة:

قال الجاوي: "والوقف على «ويلنا» تامٌّ إن جعل هذا يوم الدين من كلام الملائكة جوابًا لهم، فالمعنى: هذا يوم جزاء الأعمام، وإن جعل من كلام الكفار، لأنهم كانوا يسمعون في الدنيا أنهم يبعثون ويجزون بأعمالهم، فالوقف التام على يوم الدين لأن هذا يوم الفصل إلى آخره من كلام الملائكة جوابا لهم بطريق التوبيخ. وقيل: هو من كلام بعضهم لبعض"[2].

الدراسة:

عرض الإمامُ الجاوي في هذه الآية للخلاف الوارد في نِسْبَةِ قولِه: (هذا يوم الدين) لقائِلِه، هل هو من كلام الملائكة، أم من كلام الكفار؟ وذلك على قولين:

القول الأول: أنَّه من كلام الملائكة، وعليه يكونُ تمامُ الوقفِ عند كلمة (يا ويلنا).

القول الثاني: أنَّه من كلام الكفَّار، وعليه يكون تمامُ الوقف عند كلمة (الدِّين).

والقَوْلان مذكوران في كتب التفسير من غيرِ ترجيحِ قولٍ على آخرَ[3].

القراءات العشر (240/1).

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر (425/1). وهو على هذا كأنه يرى لزوم الفصل بين (مرقدنا) و(هذا)، فإن وقف على (مرقدنا) فيها ونعمت، وإلَّا.. فيفصل بينهما بالسكت.

(2) ينظر: مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (2/ 299).

(3) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (6090/9)، المحرر الوجيز (468/4)، مفاتيح الغيب (327/26)،

=

وممَّا استقرَّ لدى العلماء أنَّ الوقفَ فرعُ المَعْنى، فالوقفُ والابتداءُ مَنوطانِ بالمعنى، ومتوقِّفان على التفسير وما يستَتْبعه من معانٍ ومرامٍ ومقاصدَ ودلالاتٍ؛ ولذا كان كِلَا القولَيْن جائزان عند علماء الوقف، فقد اختلفوا في قوله: (يا ويلنا) تبعًا لاختلاف أوجه التأويل، هل هو من كلام الكفَّار يخاطب بعضُهم بعضًا، وعليه وقف أبو حاتِمٍ، وجعل ما بعده من كلام الله، أو الملائكة، وبعضُهم جعل (هذايوم الدين) من كلام الكفَّار، فوقف عليه، وقوله: «هذا يوم الفصل» من كلام الله، وقيل: الجميع من كلام الكفار[1].

وممَّن ذكرهما مُسوِّيًا بينهما: ابنُ الأنباري[2]، وأبو جعفرٍ النَّحَّاس[3]، وأبو عمرٍو الدَّانيُّ[4]، وزكريَّا الأنصاري[5]، والأشموني[6]، وغيرهم.

وذكر العلَّامة الخليجيُّ أنَّ الوقفَ الكافي عند قوله: (هذا يوم الدين)[7].

الراجح:

يتبيَّن ممَّا سبق جوازُ كلا الوَقْفَيْن، وهو قولُ عامَّة المفسِّرين وعلماء الوقف. والله أعلم.

المسألة الثامنة: الوقف والابتداء في قوله تعالى:

تفسير القرطبي (72/15)، تفسير البيضاوي (8/5)، تفسير النسفي (120/3)، البحر المحيط في التفسير (96/9).

(1) ينظر: منار الهدى (195/2).

(2) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (858/2).

(3) ينظر: القطع والائتناف (587).

(4) ينظر: المكتفى (176).

(5) ينظر: منار الهدى (646).

(6) ينظر: منار الهدى (2/ 195).

(7) ينظر: الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء (495).

﴿ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَد جَآءَتْكُمْ رُسُلُكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ قَالُوا۟ فَٱدْعُوا۟ ۗ وَمَا دُعَٰٓؤُا۟ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ ﴾ غافر: ٥٠

نص كلام الإمام الجاوي في المسألة:

قال الجاوي: "أي: ضياع. وهذا من كلام الله إخبارًا لنَبِيِّه، فالوقفُ على «ادعوا» تامٌّ، أو مِن كلام الخزنة، كما قاله الرَّازي[1] وأبو السُّعود[2]"[3].

الدراسة:

يعرض الإمام الجاوي في هذه الآية للخلاف في قوله تعالى: (وما دعاء الكافرين إلا في ضلال)، هل هو من كلام الله إخبارًا لنبيه، أو من كلام الخزنة؟ وذلك على قولين:

القول الأول: أنَّه من كلامِ الله تعالى إخبارًا لنبيِّه، وعليه يكون تمام الوقفِ عندَ قولِه: (قالوا فادعوا). وممَّن قال بهذا من المفسرين: البَغوي[4]، وأوردَه ابن عطيَّة[5]، والنَّسَفي[6]، وأبو حيَّان[7]، والثَّعالبيُّ[8]، وغيرهم.

وهو اختيار أبي بكر بن الأنباري[9]، وأبي جعفر النحاس، وقال إنَّه اختيار أبي حاتم[10]، وأبي عمرو الداني[1]، والسجاوندي[2]، وزكريا الأنصاري[3]، والأشموني[4]، والخليجي[5].

---

(1) ينظر: مفاتيح الغيب (523/27).
(2) ينظر: تفيير أبي السعود (280/7).
(3) ينظر: مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (351/2).
(4) ينظر: تفسير البغوي (115/4).
(5) ينظر: المحرر الوجيز (563/4).
(6) ينظر: تفسير النسفي (215/3).
(7) ينظر: البحر المحيط في التفسير (264/9).
(8) ينظر: الجواهر الحسان (118/5).
(9) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (872/2).
(10) ينظر: القطع والائتناف (619).

القول الثاني: أنَّه من كلام الخزنة، وعليه يكون تمام الوقف عند قوله: (وما دعاء الكافرين إلا في ضلال). وقد أورد هذا القولَ من المفسرين: ابنُ عطيَّة[6]، والنسفي[7]، والثعالبي[8]، وغيرهم. ورجَّحه أبو حيَّان، فقال: "والظَّاهر أنَّ قولَه: (وما دعاء الكافرين إلا في ضلال) من كلام الخزنة: أي دعاؤكم لا ينفع ولا يجدي"[9].

وذكر أبو جعفر النَّحاَّس أنَّه اختيار بعض العلماء[10]، وقال به زكريا الأنصاري[11]، والأشموني[12]، وذكره العلَّامة الخليجيُّ أيضًا مسويًّا بينه وبين سابقِه[13].

الراجح:

من خلال العرض السابق لأقوال العلماء يتبيَّن جواز الوقفَيْن، وإن كان أَقْواهما الأوَّلُ؛ لاتِّفاق أكثر علماءِ الوقف عليه. والله أعلم.

المسألة التاسعة: الوقف والابتداء في قوله تعالى:

---

(1) ينظر: المكتفى (184).
(2) ينظر: علل الوقوف (893/2).
(3) ينظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد (678-679).
(4) ينظر: منار الهدى (229/2).
(5) ينظر: الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء (515).
(6) ينظر: المحرر الوجيز (563/4).
(7) ينظر: تفسير النسفي (215/3).
(8) ينظر: الجواهر الحسان (118/5).
(9) ينظر: البحر المحيط في التفسير (264/9).
(10) ينظر: القطع والائتناف (619).
(11) ينظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد (678-679).
(12) ينظر: منار الهدى (229/2).
(13) ينظر: الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء (515).

﴿ كَانُواْ قَلِيلٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مَا يَهۡجَعُونَ ١٧ ﴾ الذاريات: ١٧

نص كلام الإمام الجاوي في المسألة:

قال الجاوي: "ف «ما» زائدة. وهذا تفسير للإحسان، أي: كانوا ينامون في جزء قليل من الليل. وقيل: «ما» مصدرية و «يهجعون» بدل اشتمال من الواو، أي: كان هجوعهم من الليل قليلا، أو فاعل ل «قليلا» ، أي: كانوا قليلا من الليل هجوعهم. وقيل: «ما» نافية، و «قليلا» خبر «كان» وعلى هذا فالوقف عليه صالح كالوقف على يهجعون. والمعنى: كان عددهم قليلا لا ينامون من الليل"[1].

الدراسة:

يعرض الإمام الجاوي في هذه الآية للخلاف الوارد في نوعِ (ما) في الآية، وما يترتَّب عليه من حيث الوقف والابتداء، وذكر احتمالَيْن:

أحدهما: أن تكون مزيدة، والمعنى عليه: كانوا ينامون في جزء قليل من الليل، أو أن تكون مصدرية، والمعنى: كانوا قليلا من الليل هجوعهم.

والآخر: أن تكون نافية، و «قليلا» خبر «كان» والمعنى عليه: كان عددهم قليلا، لا ينامون من الليل.

قلت: والذي عليه علماء الوقف أنه على كل الاحتمالات لا يوقف إلا على قوله (يهجعون)، ولم يشذ عن هذا القول إلا ما روي عن يعقوب الحضرمي القارئ أنه جعل الوقف على (قليلًا) تامًّا، وتابعه عليه الضحاك[2].

وقد بادر بتضعيف هذا القول جمهور علماء الوقف. فقال ابن الأنباري: "وإن جعلتها اسمًا جاز لك أن تقف عليها إذا كنت مضطرًا"[3]. وقال أيضًا: "إن

(1) ينظر: مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (2/ 451).

(2) ينظر: القطع والائتناف (684).

(3) ينظر: إيضاح الوقف والابتدا (1/ 333).

شئت جعلتها توكيدًا للكلام، كأنه قال: كانوا يهجعون قليلاً من الليل. والوجه الثاني: أن تجعل (قليلاً) خبر «كان» وترفع (ما) بمعنى «قليل»، كأنه قال: كانوا قليلاً من الليل هجوعهم، فمن الوجهين جميعًا لا يحسن أن يوقف إلا على (يهجعون).

وروي عن يعقوب الحضرمي أنه قال اختلفوا في تفسير هذه الآية فقال بعضهم: كانوا قليلا. معناه «كان عندهم يسيرا» ثم ابتدأ فقال: (من الليل ما يهجعون). قال أبو بكر: وهذا فاسد لأن الآية إنما تدل على قلة نومهم لا على قلة عددهم. وبعد فلو ابتدأنا (من الليل ما يهجعون) على معنى «من الليل يهجعون» لم يكن في هذا مدح لهم لأن الناس كلهم يهجعون من الليل إلا أن نجعل (ما) جحدا"[1].

وذكر النَّحَّاسُ أنَّ أهلَ التأويل سِوى الضَّحَّاك، وأهل العربيَّة وأهل القراءة سوى يعقوب على خلاف على هذا القول"[2]. ومثل ذا عند أبي عمرٍو الداني وغيره[3].

الراجح:

يتبيَّن مما سبق رُجحان الوقف على قوله: (يهجعون)، ولا يوقف على ما قبلها إلا اضطرارًا فقط. والله أعلم.

المسألة العاشرة: الوقف والابتداء في قوله تعالى:

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ﴾ الحديد: ١٩

(1) ينظر: إيضاح الوقف والابتدا (2/ 905-906).

(2) ينظر: القطع والائتناف (684).

(3) ينظر: المكتفى (204)، المقصد (740)، منار الهدى (294/2)، ولم يذكر الخليجي إلا الوقف على (يهجعون) كما في الاهتداء (553)..

نص كلام الإمام الجاوي في المسألة:

قال الجاوي: " (وَالشُّهَداءُ) وهذا إمَّا معطوفٌ على ما قبله، ويجوز الوقف هنا. وإمَّا مبتدأ وخبرُه إمَّا (عِنْدَ رَبِّهِمْ)، وإمَّا (لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ)، وعلى هذا فالوقف على (الصدّيقون) تام. والأظهَرُ أنَّ جملة (لهم أجرهم) من مبتدأ وخبر محلُّها رفع على أنَّه خبر ثانٍ للموصول، والضمير الأول للموصول، والأخيران للصدِّيقين والشَّهداء"[1].

الدراسة:

يعرض الإمام الجاوي في هذه الآية لاختلاف الوقف تبعًا لإعراب (والشهداء) والإعراب فرع المعنى وهما مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، وحاصل كلامِه أنَّ الوقفَ على قولِه تعالى: (هم الصديقون) تامٌّ على اعتبار أنَّ قوله: (والشهداء عند ربهم) ابتداء وخبرُه في المجرور في قوله (لهم أجرهم ونورهم). أمَّا من جعل الكلام متصلًا، واعتبر قولَه: (والشهداء)، نسقًا على ما قبله فالوقف عنده جائزٌ على قوله: (عند ربهم)، تامٌّ عند قوله: (لهم أجرهم ونورهم).

قلت: وبين المفسرين والنُّحاة وعلماء الوقف أخذٌ وردٌّ في محل الوقف في الآية الكريمة.

وممَّن قال بتمام الوقف على قوله: (الصديقون): ابنُ الأنباري[2]، وأبو جعفرٍ النحَّاس، وعزاه لأبي حاتمٍ أيضًا[3]، وزكريَّا الأنصاريُّ[4]، والعلَّامة الخليجيُّ[5].

(1) ينظر: مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (2/ 494)، باختصار.

(2) ينظر: إيضاح الوقف والابتدا (2/ 925).

(3) ينظر: القطع والائتناف (717).

(4) ينظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد (766).

(5) ينظر: الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء (572).

وممَّن افقهم من المفسِّرين والنحاة: الفرَّاء، فقد رأى انقطاع الكلام عند صفة الصديقين[1]، وكذا الطبريُّ[2]، وغيرهما.

وممَّن اختار الوقف على (والشهداء) على اعتباره معطوفًا على (الصديقون): السِّجاوندي، وقال: والأصحُّ الوصلُ[3]، وكذا رجَّح الأشمونيُّ كونَ الوقف تامًّا على قوله: (والشهداء)، قال: لأنَّه أخبر عن: الذين آمنوا أنَّهم صديقون شهداء[4]. ووافقهم على اختيار الوصل بعض المفسرين والنحاة[5].

وجوَّز أبو عمرو الداني الوجهين[6]، والأشموني[7]، وذكره الخليجيُّ، وقال: "وجعلَ بعضُهم الوقف على (والشهداء)، ليجمع بين الوَصْفَيْن للذين آمنوا، وحينئذٍ تكون بين الوقفين مراقبة"[8]. ووافقهم على تجويز الوجهين بعض المفسرين والنحاة[9].

الراجح:

---

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء (3135).

(2) قال الإمام الطبري بعد سوق الآراء وعزوها: "والذي هو أولى الأقوال عندي في ذلك بالصواب قول من قال: الكلام والخبر عن الذين آمنوا، متناه عند قوله: (أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ) ، وإن قوله: (وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ) خبر مبتدأ عن الشهداء". ينظر: تفسير الطبري (193/23).

(3) ينظر: علل الوقوف (3/ 999).

(4) ينظر: منار الهدى (2/ 322).

(5) ينظر: الهداية لبلوغ النهاية (11/ 7324)، التبيان في إعراب القرآن (1209/2)، تفسير البيضاوي (188/5).

(6) ينظر: المكتفى (212).

(7) ينظر: منار الهدى (2/ 322).

(8) ينظر: الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء (572).

(9) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (126/5)، تفسير الماتريدي (526/9)، بحر العلوم (407/3)، الكشف والبيان (243/9)، النكت والعيون (479/5)، تفسير البغوي (31/5)، الكشاف (478/4)، الكتاب الفريد (103/6-104).

من خلال العرض السابق لأقوال العلماء في موضع الوقف في الآية الكريمة، يتبين أن أظهر الأقوال هو الوقف على (الصديقون)، وعليه محققو المفسرين وعلماء الوقف، ويكون ما بعدها ابتداء كلام جديد، ويبقى للأقوال الأخرى وجهها أيضًا لمن أخذ بأيّ قولٍ منها. والله أعلم.

المسألة الحادية عشرة: الوقف والابتداء في قوله تعالى:

﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٖ ۝٧ ﴾ المطففين: ٧

نص كلام الإمام الجاوي في المسألة:

قال الجاوي: " (كَلَّا) أي: ارتدعوا عن التطفيف والغفلة عن ذكر البعث، وعلى هذا المعنى يوقف على «كلا»، أو «كلا» بمعنى حقا فلا يوقف عليه"[1].

الدراسة:

يعرض الجاوي في هذه الآية لمسألة الوقف على (كلا)، وأورد لها معنَيَيْنِ في الآية، هما:

الأول: أن تكون بمعنى الرَّدْع والزَّجر، فيصحَّ الوقفُ عليها. واختار الطبريُّ هذا المعنى، فقال: "(كَلا) ، أي ليس الأمر كما يظنّ هؤلاء الكفار، أنهم غير مبعوثين ولا معذّبين"[2]. واختاره غيرُه أيضًا[3].

الثاني: أن تكون بمعنى حَقًّا، فلا يوقف عليها؛ لأنَّها افتتاحُ كلامٍ، وقد أورد المفسِّرون هذا المعنى[4].

---

(1) ينظر: مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (2/ 612).

(2) ينظر: تفسير الطبري (24/ 282).

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (5/ 298)، الكشاف (721/4)، تفسير البيضاوي (294/5)، تفسير النسفي (614/3).

(4) ينظر: الهداية لبلوغ النهاية (12/ 8122)، النكت والعيون (227/6)، تفسير البغوي (223/5)، المحرر الوجيز (451/5)، زاد المسير (414/4)، تفسير القرطبي (257/19).

وقد عُني علماء الوقف والابتداء والنحاة بالكلام على (كلا) من حيث بيان معانيها في الكلام، وأحكامها من حيث جواز الوقف عليها والابتداء بها أو بما بعدها، حتى أفردها بعضهم بالتصنيف والنظم، وليس هذا محل بيان ذلك.

وبخصوص الموضع محل الدراسة فإنَّ علماءَ الوقف لم يرتضوا الوقف عليه لما يترتَّب من الوقف عليها من إيهامِ نفي ما قبلها، فيقرأ القارئ: (يوم يقوم الناس لرب العالمين)، ثم يقرأ (كلا) ويقف عليها!

وممَّن نص على نكارة هذا الوقف: ابنُ الأنباري، فقال بأنه قبيحٌ[1]، ونصَّ أبو جعفر النحَّاس على أنه لا يسوغ[2]، وقال مكيُّ بن أبي طالب: الوقف على (كلا) لا يحسُن؛ لأنَّك كنت تنفي قيام الناس لرب العالمين، وذلك لا يُنفى بل هو حقٌّ لا شكَّ فيه[3]، وذهب السِّجاوَنديُّ إلى أن جميع ما ورد منها في السورة لا يوقف عليها[4]، وكذا شيخ الإسلام زكريا الأنصاري[5]، وابن الجزري[6].

وتابعهم من المتأخِّرين العلامة الخليجي فرأى أن المختار ألا يُوقف عليها[7].

وذكر الداني أنه يجوز الوقف عليها بتأويل (لا) لأنها حرف نفي ورد وزجر[8]، وحكى الأشموني قول الداني ولم يعلق عليه بقبولٍ أو رفضٍ[1].

---

(1) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (1/ 430).

(2) ينظر: القطع والائتناف (795).

(3) ينظر: تفسير الوقف على (كلَّا) و (بلى)، ص: (425)، طبع ملحقًا بكتاب الرعاية لتجويد القراء للمؤلفة، ت: فرغلي سيد عرباوي، ط: مكتبة أولاد الشيخ، طنطا – مصر، عام 2009م.

(4) ينظر: علل الوقوف (1105/4).

(5) ينظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد (838).

(6) قال: "وفي المطففين أربعة مواضع (لرب العالمين *كلا) ، (تكذبون *كلا) ، (يكسبون *كلا) لا يوقف عليهن، ويبتدأ بهن". ينظر: التمهيد في علم التجويد (186).

(7) ينظر: الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء (1/ 430).

(8) ينظر: المكتفى (233).

الراجح:

باستعراض آراء العلماء وحُجَجِهم في هذا الموضع يتبين رجحان عدم الوقف عليها لما يترتب من الوقف عليها من إيهام نفي ما قبلها على النحو المُبيَّن في الدراسة. والله أعلم.

المسألة الثانية عشرة: الوقف والابتداء في قوله تعالى:

﴿ يَحۡسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخۡلَدَهُۥ ۝٣ كَلَّاۖ﴾ الهمزة: ٣ - ٤

نص كلام الإمام الجاوي في المسألة:

قال الجاوي: " (كَلَّا) أي: ليس الأمر كما يظن أن المال يخلده، بل العلم، والصلاح وعلى هذا يجوز الوقف هنا، أو بمعنى حقا"[2].

الدراسة:

يعرض الجاوي في هذه الآية لمسألة الوقف على (كلا)، باعتبار المعاني الواردة فيها، على قولين:

الأول: أن تكون (كلَّا) بمعنى الردع، وهو قول أكثر المفسرين[3]، وعليه يجوز الوقف عليها.

وقد اختار هذا القولَ من علماء الوقف: ابنُ الأنباري واستحسنَهُ وقال إنَّه وقفٌ جيِّدٌ[1]، وكذا أبو جعفر النحاس[2]، ومكي بن أبي طالب[3]، وأبو عمرو الداني[4]، وابن الجزري[5]، والأشموني[6]، والخليجي[7].

---

(1) ينظر: منار الهدى (401/2).

(2) ينظر: مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (2/ 662).

(3) ينظر: تفسير الطبري (598/12)، بحر العلوم (616/3)، الهداية لبلوغ النهاية (841/12)، زاد المسير (489/4)، تفسير البيضاوي (337/5)، تفسير النسفي (679/3)، البحر المحيط في التفسير (541/10)، تفسير ابن كثير (481/8).

قال مكيٌّ: "الوقفُ على (كلَّا) حسنٌ بالغٌ، تنفي بها ظنَّ المشرك أن ماله أخلده، والمعنى: ليس الأمر على ظنه وحسابه، وهو قول نافع وأبي حاتم ونصير وغيرهم"[8].

الثاني: أن تكون بمعنى حقًّا فتوصل بما بعدها ويكون المعنى: حقًّا ليُنبذنَّ. وهو معنى وارد في التفاسير[9].

وقد ذكر هذا الوقفَ ابنُ الأنباري[10]، ومكيٌّ بن أبي طالب[11]، وأبو عمرو الداني[12]، والسجاوندي[13]، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري[14]، وابن الجزري[15]والخليجيٌّ[16].

الراجح:

---

(1) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (1/ 432)، (948/2).
(2) ينظر: القطع والائتناف (407).
(3) ينظر: تفسير الوقف على (كلا)، و (بلى)، ص: (430).
(4) ينظر: المكتفى (239).
(5) ينظر: التمهيد (187).
(6) ينظر: منار الهدى (431/2).
(7) ينظر: الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء (649).
(8) ينظر: تفسير الوقف على (كلا)، و (بلى)، ص: (430).
(9) ينظر: الكتاب الفريد (461/6).
(10) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (1/ 432).
(11) ينظر: تفسير الوقف على (كلا)، و (بلى)، ص: (430).
(12) ينظر: المكتفى (239).
(13) ينظر: علل الوقوف (1157/3).
(14) ينظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد (862).
(15) ينظر: التمهيد (187).
(16) ينظر: الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء (99).

ممَّا سبق يتبيَّن جواز الوقف على (كلا) في هذا الموضع، وكذا الابتداء بها ووصلها بما بعدها، وهو قول أكثر علماء الوقف، وقال ابن الجزري: "وفي الهمزة (أخلده *كلا) الوقف عليه تام، وقيل كاف لأن معناه لا ليس الأمر كذلك، فهو رد أي لم يخلده ماله، ويبتدأ بها على المعنيين"[1]. والله أعلم.

(1) ينظر: التمهيد (187).

الخاتمة

الحمد لله حق حمده، والصَّلاة والسَّلام على مَن لا نبيَّ بعدَه، سيدنا محمَّدٍ، وعلى آله وصحبه وجنده، وبعد..

فقد أذن الله تعالى بانتهاء تلك الرحلة القصيرة مع تفسير للقرآن العظيم، هو من أهم التفاسير المتأخِّرة، وقد استجمعت فوائد جمة من هذه الرحلة، من أجلها بيان أهمية الوقف والابتداء في تدبر القرآن وفهم آياته البينات؛ فذلك الغاية الكبرى من إنزال هذا الكتاب العزيز قال تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ ص: ٢٩, وأيضًا لوقف القارئ وابتدائه دلالة على ثقافته بعلوم القرآن واللغة العربية, أسأل الله أن ينفعنا بما علَّمنا وأن يعلمنا ما ينفعنا، وأن يزيدنا علما.

وهذه بعض أهم النتائج التي توصَّلْتُ إليها من خلال بحثي:

1- كتب التفاسير من أهم وأوسع المظانِّ المشتملة على مسائل الوقف والابتداء، خاصَّةً تلك التي يتغير حكم الوقف والابتداء فيها بتغير التفسير والمعني.

2- اشتمل تفسير الشيخ الإمام محمد نووي الجاوي على جملة من المسائل المهمة التي ظهر فيها تأثير اختلاف المعني على حكم الوقف والابتداء.

3- اهتم الشيخ الإمام محمد نووي الجاوي بتنوع المعاني اعتمادا على الأقوال في الوقف والابتداء.

4- من أهم كتب الوقف والابتداء: كتاب المكتفى للداني، والمرشد للعماني، والمقصد لشيخ الإسلام زكريا، ومنار الهدى للأشموني.

5- الشيخ العلامة محمد عبد الرحمن الخليجي من شيوخ الإقراء في القرن الرابع عشر، وهو من العلماء المحررين، ومِمَّن أَوْلَوْا علم الوقف والابتداء عناية خاصة، وكتابه فيه من أهم الكتب في هذا العلم.

6- من مطالعة كتاب منار الهدى وجدته من أكثر الكتب التي بها انفرادات في الوقف والابتداء.

7- ظهر جليًّا أنَّ هناك ارتباطًا وثيقًا بين علم التفسير وعلم الوقف والابتداء.

ثبت المصادر والمراجع

1- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت:1396هـ)، ط: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، 2002 م.

2- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين أبي سعيد عبد الله الشيرازي البيضاوي (ت: 685هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ.

3- الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء، للشيخ محمد بن عبد الرحمن الخليجي (ت:1389هـ)، تحقيق: فرغلي عرباوي، ط: مكتبة البخاري، مصر، الطبعة الأولى: 1435هـ، 2013م.

4- إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: 328هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1390هـ.

5- بحر العلوم، للإمام أبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت: 373هـ).

6- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، ط: دار الفكر، بيروت، 1420هـ.

7- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

8- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، لمحمد الطاهر ابن عاشور التونسي (ت:1393هـ)، ط: الدار التونسية للنشر، تونس، 1984 هـ.

9- تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت: 982هـ)، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

10- التَّفْسِيرُ البَسِيْط، لأبي الحسن الواحدي النيسابوري الشافعي (ت: 468هـ)، أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ط: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، 1430 هـ.

11- تفسير القرآن العظيم، للإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي الحلبي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1420هـ.

12- تفسير الوقف على (كلَّا) و (بلى)، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: 437هـ)، طبع ملحقًا بكتاب الرعاية لتجويد القراء للمؤلف، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، ط: مكتبة أولاد الشيخ، طنطا – مصر، عام 2009م.

13- التمهيد في علم التجويد، للإمام شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833هـ)، تحقيق: الدكتور على حسين البواب، ط: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985 م.

14- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1420 هـ، 2000 م.

15- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت: 875هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى – 1418 هـ.

16- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، ط: دار القلم، دمشق.

17- زاد المسير في علم التفسير، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى – 1422 هـ.

18- علل الوقوف، للإمام أبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي (ت:560هـ)، تحقيق: د.محمد بن عبد الله العيدي، ط: مكتبة الرشد، الطبعة الثانية: 1427هـ - 2006م.

19- غرائب التفسير وعجائب التأويل، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (ت: نحو 505هـ)، ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت.

20- فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ)، ط: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، 1414 هـ.

21- فيض الملك الوهاب المتعالي بأنباء أوائل القرن الثالث عشر والتوالي، أبو الفيض عبد الستار بن عبد الوهاب البكري الصديقي الهندي المكي الحنفي

(ت:1355هـ)، تحقيق: أ. د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، الطبعة الأولى، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، 1427هـ، 2006م.

22- القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس (ت:338هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، ط: دار عالم الكتب، السعودية، الطبعة الأولى، 1413هـ.

23- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها لأبي القسم الهذلي (ت:465هـ)، تحقيق: جمال السيد رفاعي 132، الطبعة الأولى، مؤسسة سما، 1428هـ،2007م

24- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني (ت: 643 هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، ط: دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1427 هـ - 2006م.

25- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، ط: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 هـ.

26- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للإمام أبي إسحاق الثعلبي، (ت: 427هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ.

27- اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: 775هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1419 هـ -1998م.

28- لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711 هـ)، المحقق: عبد الله

علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار النشر: دار المعارف، القاهرة.

29- لطائف الإشارات لفنون القراءات، لأحمد بن محمد بن أبي بكر القَسْطَلَّاني، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية بالمدينة المنورة ، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1430هـ.

30- محاسن التأويل، لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: 1332هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلميه، بيروت، الطبعة الأولى، 1418 هـ.

31- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: 542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ.

32- مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، ط: مكتبة لبنان، 1415 هـ ، 1995م.

33- مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، ط: دار الحضارة للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 1429هـ، 2008م.

34- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت:710هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، ط: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ.

35- مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد، للإمام محمد بن عمر نووي الجاوي (ت: 1316هـ)، تحقيق: محمد أمين الصناوي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ.

36- المصباح المنير، لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، ط: المكتبة العلمية بيروت.

37- معالم التنزيل في تفسير القرآن، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي (ت:510هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ، 1420 هـ.

38- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط: عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى 1408 هـ - 1988 م.

39- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء (ت: 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط: الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.

40- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي الرازي، فخر الدين الرازي (ت: 606هـ)، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة - 1420 هـ.

41- الجامع الكبير (سنن الترمذي), لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي, (ت: 279 هـ), المحقق : بشار عواد معروف, الناشر : دار الغرب الإسلامي بيروت, سنة النشر : 1998 م.

42- ضعيف سنن الترمذي, لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: 1420هـ), أشرف على طباعته والتعليق عليه: زهير الشاويش, بتكليف: من مكتب التربية العربي لدول الخليج – الرياض, توزيع:المكتب الاسلامي - بيروتالطبعة: الأولى، 1411 هـ - 1991 م.

43- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، (ت: 926هـ)، ط: دار المصحف، الطبعة الثانية، 1405 هـ، 1985 م.

44- المكتفى في الوقف والابتدا، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط: دار عمار، الطبعة الأولى 1422 هـ - 2001 م.

45- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (ت: نحو 1100هـ)، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، ط: دار الحديث، القاهرة، 2008م.

46- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت:833هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380هـ)، ط: المطبعة التجارية الكبرى.

47- النكت والعيون، لأبي الحسن الماوردي (ت: 450هـ)، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، ط: دار الكتب العلمية،بيروت.

48- نهاية القول المفيد في علم التجويد، للشيخ محمد مكي نصر الجريسي الشافعي (ت نحو 1322هـ)، ط: مصطفي البابي الحلبي: 1349هـ.

49- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: 437هـ)، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، ط: مجموعة بحوث الكتاب والسنة،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، 1429 هـ.

50- الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرءان الكريم، أد.عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، ط: شركة إبداع بدمنهور 2001م .